المعرف الرقمي DOI
https://doi.org/10.59151/.v8i3.399

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 1-7-2024
تاريخ القبول: 15-8-2024

دورية نماء
فصلية محكمة متخصصة في علوم الوحي والدراسات الإنسانية

معالم النزعة الكلامية في علم النحو

محمد العسري[1]

el6assri@gmail.com

ملخص:

ينطلق البحث من حكم ثابت حول تأثر علم النحو بنزعات كلامية، قصدتُ إلى بيانها من خلال نقاط أربعة، نسجتها على شكل معالم. فأما المَعْلم الأول، فقد عرضتُ فيه لعبارات مستلّة من تراجم النحاة، تبرز علاقتهم بعلم الكلام، وربّما غلبته عليهم. وأما المَعلم الثاني، فقد بيّنتُ فيه تفطن العلماء السابقين لتغيُّر طرأ على لغة النحاة، وأسلوبهم، بسبب ما دبّ إليهم من قضايا الكلام. بينما جعلتُ المَعْلم الثالث في صياغة الحدود والتعريفات، حيث انطلقت فيه من إبراز التلازم الحاصل بين المنطق والكلام، مستدلا على ذلك بكلام ابن خلدون والسيوطي، ثم ذكرتُ أمثلة من التعاريف التي ناقشها النحاة وفق مرجعية منطقية كلامية، صَيّرت قواعد الحدود حاكمة على التعاريف. ثم ختمت سلسلة المعالم برابعها، إذ عرضتُ فيه قضايا علمية مشتركة بين النحو والكلام، بدءًا بمسألة الكلام، وتثنية بمسألة كون الفاعل موجدًا أو مؤثرًا أو نحو ذلك، وانتهاء بمسألة الاسم والمسمى.

الكلمات المفتاحية:

تأثر النحو بالكلام - النحو والعقيدة - مسائل نحوية كلامية - عقائد النحاة - النزعة العقدية في النحو

(1) كلية الشريعة، جامعة أيت ملول.

للاقتباس: العسري، محمد، معالم النزعة الكلامية في علم النحو، مجلة نماء، مركز نماء، مصر، مج8، ع3، 2024، 64 - 78.

OPEN ACCESS
Received: 2024-7-1
Accepted: 2024-8-15

دورية نماء
فصلية محكمة متخصصة في
علوم الوحي والدراسات الإنسانية

The Features of Theological Tendencies in Grammar

Mohamed Al-Asri(2)
el6assri@gmail.com

Abstract:

This study investigates how *ʿilm al-kalām* has shaped *ʿilm al-naḥw*, presenting the findings through four key perspectives, or landmarks. The first landmark explores biographical excerpts of prominent grammarians, revealing their engagement with—and, at times, the overshadowing influence of—*ʿilm al-kalām*. The second landmark examines observations made by earlier scholars who noted shifts in the language and methodology of grammarians, attributing these changes to the impact of theological issues. In the third landmark, the focus shifts to the formulation of definitions and terminologies, highlighting the deep connections between logic and *ʿilm al-kalām*. Drawing on the perspectives of Ibn Khaldun and al-Suyuti, the study provides examples of how grammarians integrated logical-theological principles into their definitions, allowing these principles to guide and shape grammatical terminologies. The final landmark addresses areas of overlap between *ʿilm al-naḥw* and *ʿilm al-kalām*, beginning with the concept of speech, then exploring the role of the subject as a creator or influencer, and concluding with the intricate relationship between names and the entities they signify.

Keywords :

The Influence of Theology on Grammar - Grammar and Creed - Theological Grammatical Issues - The Beliefs of Grammarians - The Doctrinal Tendencies in Grammar

(2) Faculty of Sharia, University of Ait Melloul.

ite this article as: Al-Asri, Mohamed, The Features of Theological Tendencies in Grammar, Journal of Namaa, Nama Center, Egypt, V 8, issue 3, 2024, 64 - 78.

مقدمة

لم يسلم علم النحو، منذ الأطوار الأولى لنشوئه، من أن يصطبغ بنزعات كلامية، يلمسها المرء في جوانب متعددة منه، كان لها كبير الأثر في حركة التقعيد النحوي، وفي بناء النحاة مواقفهم وقناعاتهم الفكرية، حول مسائل النحو المختلفة.

وشأن علم النحو في هذا التأثر، كشأن أكثر علوم الإسلام. فقد امتد أثر علم الكلام ليشمل أكثر علوم الشريعة، سواء كانت علم آلة، كعلم أصول الفقه، أو مصطلح الحديث، أو كانت علم غاية؛ كعلم التفسير، أو الفقه.

وقد ساعد على حصول هذا الامتداد، والتأثير والتأثر بين مختلف العلوم، تقارب زمن تأليفها، فإن أكثر علوم الإسلام ازدهر التأليف فيها أواخر القرن الثاني الهجري، كما أن العلماء المتقدمين عُرفوا بالموسوعية، إذ كانوا مشاركين في أكثر العلوم، فقد كان لعلماء النحو مذاهب، مثلما كانت لهم مذهب في النحو، تجدهم يتبعون مذهبًا في الفقه وآخر في العقيدة وهكذا، ولم يكن بد -والحال هذه- من أن تمتزج في أذهانهم المعارف والمباحث، فيغلب على العالم علم دون غيره، يظهر في كلامه وإنتاجه المعرفي، ما دامت الذات المفكرة واحدة.

وليس يبعد أن يكون نَفَسُ بعضهم في النحو مُشَرَّبا بنزعات كلامية، وهو ما بدأت الدراسات الحديثة تلفت إليه وتخصه بدراسات وافية، إضافة إلى ما عُلم في تلك الحقبة من احتدام الصراع بين الطوائف الإسلامية، حول قضايا العقيدة، كمسمى الإيمان، والقدر، وخلق القرآن، ونحو ذلك، ويكون النحاة من جملة الخائضين فيها، وهو ما دفع بعض الدارسين إلى بحث عقائد النحاة، ومناهج بحثهم للقضايا العقدية.

ولئن كان علم أصول الفقه مهوى كثير من القضايا العقدية، ومناخ عدد كبير من الجدالات الكلامية، فائقا -في هذا- غيره من علوم الشريعة، فإن علم النحو لم ينزل عنه في ذلك رتبة، ولا قل منه أهمية.

فإن مسألة الكلام النفسي، التي عُدَّت من أعظم قضايا علم الكلام، مثلما خاض فيها المتكلمون ضمن صفات المعاني، ومثلما امتدت إلى أصول الفقه عند تفسيرهم لخطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين، أو أثناء حديثهم عن الدليل الإجمالي الأول الذي هو القرآن، سَرَتْ هذه المسألة كذلك إلى كتب النحو، وتعرّض لها بعض النحاة في مفتتح مسائل النحو، خاصة في «باب الكلام وما يتألف منه»،

حين يَعُدُّون الكلام النفسيَّ مِن (ما صَدَقِ) لفظ الكلام.

وقد رُمت من وراء هذا البحث، بيان شيء من أثر النزعة الكلامية في علم النحو، من خلال نصوص مستلّة من تراجم العلماء، أو من خلال لغتهم التي تظهر في أساليبهم وتراكيب كلامهم. حيث عمدت إلى تحليل تلك النصوص ومحاولة الانتهاء إلى تصور مركب حول التأثر النحوي بعلم الكلام.

المَعْلم الأول: في تراجم النحاة.

تنبئ كتب التراجم عن اشتغال كثير من النحاة بعلم الكلام، ولا ريب أن يكون هذا من أهم الدواعي إلى تأثر علم النحو بعلم الكلام.

يذكر أبو المحاسن التنوخي في ترجمة أبي الحسن علي بن عيسى الرماني: «كان يجمع إلى علم النحو علم الكلام على مذهب البغداديين، وربما خلط الكلام في مواضع مع النحو بكلام المتكلمين.

وله كتاب لطيف، لقبه كتاب «النكت في إعجاز القرآن»، وله شروح وتصانيف في علم الكلام»[3].

ونقل السيوطي كلام أبي حيّان التوحيدي فيه، إذ يقول: «لم ير مثله قط علمًا بالنحو، وغزارة بالكلام، وبصرًا بالمقالات، واستخراجًا للعويص، وإيضاحًا للمشكل، مع تأله وتنزه ودين وفصاحة، وعفاف ونظافة. وكان يمزج النحو بالمنطق؛ حتى قال الفارسي: إن كان النحو ما يقوله الرماني، فليس معنا منه شيء؛ وإن كان النحو ما نقوله نحن، فليس معه منه شيء»[4].

ثم تعقّبه بقوله: «قلت: النحو ما يقوله الفارسي؛ ومتى عهد الناس أن النحو يمزج بالمنطق؟ وهذه مؤلفات الخليل، وسيبويه، ومعاصريهما، ومن بعدهما بدهر، لم يعهد فيه شيء من ذلك»[5].

ويترجم الزبيدي لأبي عبد الله محمد بن يحيى الرباحي، فيصفه بأنه كان «حاذقًا بعلم العربية، دقيق النظر فيها، لطيف المسلك في معانيها، غاية في الإبداع والاستنباط، ولم يكن ظاهره ينبئ عن كثير علم، فإذا فُوتِشَ ونُوظِرَ لم يُصْطَل بناره، ولم يشق أحد غباره، وكان قد طالع كتب أهل الكلام، وتفنن فيها، ونظر في المنطقيات فأحكمها، إلا أنه لا يتقلد مذهبًا من مذاهب المتكلمين، ولا يعول أصلًا من أصولهم، إنما يعول على ما يميل إليه في الوقت، ويُؤْثِرُه بالحضرة، ولو أنه تناول الباطل البحت،

(3) المفضل بن محمد التنوخي، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، تـ: د. عبد الفتاح محمد الحلو، (القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط 2، 1992م)، ص: 31.

(4) جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تـ: محمد أبو الفضل إبراهيم، (صيدا: المكتبة العصرية، د.ت) (181/2).

(5) السابق.

والمحال المحض، لما استُطِيعَ صرفه عنه، ولا قطع حجته فيه»[6].

أما ياقوت الحموي، فيقول في طاهر بن أحمد بن محمد القزويني المعروف بالنجار: «أديب فاضل متفنن، له تصانيف جمة في عدة فنون، وكان يغلب عليه علم الكلام»[7].

وبنحو ذلك ترجم العزي لهداية الله التبريزي، إذ يقول: «كان فصيحاً مقتدراً على التعبير بالعربية، يغلب عليه علم الكلام، ويميل إلى اقتناء الكتب النفيسة، وكان له معرفة بالأصلين والفقه»[8].

ويصف السيوطي محمد بن بحر الأصفهاني بقوله: «كان نحويًا كاتبًا بليغًا، مترسلًا جدلًا، متكلمًا معتزليًا، عالمًا بالتفسير وغيره من صنوف العلم، وصار عالم أصبهان وفارس.

له جامع التأويل لمحكم التنزيل، أربعة عشر مجلدًا، على مذهب المعتزلة، والناسخ والمنسوخ، وكتاب في النحو وجامع رسائله»[9].

ويقول في أبي الفتح منصور بن محمد التميمي النحوي الأديب الأصبهاني: «كان نحويًا، أديبًا، متكلمًا، كثير الرواية، حريصًا على العلم. استوطن بغداد، وأقرأ بها العربية، وخالط الأجلاء، وصحب ابن عباد وغيره؛ وكان معتزليًا، متظاهرًا به. صنف كتابًا في ذم الأشاعرة»[10].

ومثل هذا كثير، وقد أورد الدكتور مصطفى أحمد عبد العليم بخيت طرفًا لا بأس به من ذلك، في كتابه: «أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي»، فلينظر هناك[11].

نَخلُصُ من هذا، أنّ في كلام المترجمين ما ينبئ عن تأثُّر علماء النحو بالكلام، إنما بالتنصيص على خوضهم في علمي النحو والكلام، وبراعتهم فيهما، وإما بالتنبيه على أن لهم مؤلفات في كلا العلمين، وإما بالتأكيد على مزجهم بين العلمين في تقريراتهم كما هو صنيع الرماني.

وبناءً على ما ذكر، أمكننا أن ندرك أنه «كان لاشتغال هؤلاء النحاة بعلم الكلام، وكونهم من أهل الفرق والمذاهب المختلفة أكبرُ الأثر في امتزاج دراستهم النحوية بكثير من مباحث المتكلمين وطرائقهم واصطلاحاتهم، وقد ساعد على ذلك كون أكثر هؤلاء العلماء موسوعيين وغير متخصصين في علم بعينه»[12].

---

(6) أبو بكر الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين: محمد أبو الفضل إبراهيم، (دار المعارف،ط2، د.ت) ص: 310.

(7) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ت: إحسان عباس، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993 م)، (1456/4).

(8) نجم الدين الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، ت: خليل المنصور، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1997 م)، (252/2).

(9) السيوطي، مصدر سابق، (51/1).

(10) السابق (302/2).

(11) انظر: مصطفى أحمد عبد العليم بخيت، أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي، (القاهرة: دار البصائر، 2012م)، ص: 28، 29، وانظر كذلك الصفحة 36 وما بعدها.

(12) السابق، ص: 29.

المَعلم الثاني: في لغة النحاة، وأسلوبهم.

انطوت لغة أهل العربية الأوائل؛ من نحويين، وبلاغيين، ولغويين على أساليب رشيقة، وبديعة، منسوجة بفصيح الألفاظ، وسالمة من غريبها ووحشيها.

ثم لم تلبث أن تأثّرت هي الأخرى بالنزعة الكلامية، فصارت تضم إليها ألفاظ المتكلّمين من جوهر وعرض ونحو ذلك، مما يلحظه المطالع في كتب النحو، خاصة كتب الحواشي التي شحنها أربابها بفيض من المصطلحات التي لا بد في فهمها من الرجوع إلى كتب الكلام.

وقد ظهر هذا التأثر منذ الأزمنة المتقدمة، إذ نبّه عليه ابن قتيبة الدينوري -رحمه الله- في كتابه: أدب الكاتب، إذ يقول:

«فإذا سمع الغُمْرُ والحدَثُ الغِرُّ قوله: الكون والفساد، وسَمْع الكيان، والأسماء المفردة، والكيفية والكمية والزمان والدليل، والأخبار المؤلفة؛ راعه ما سمع، وظن أنَّ تحت هذه الألقاب كلَّ فائدة وكلَّ لطيفة، فإذا طالعها لم يَحْلَ[13] منها بطائل، إنما هو الجوهر يقوم بنفسه، والعَرَضُ لا يقوم بنفسه، ورأس الخط النقطة، والنقطة لا تنقسم، والكلام أربعة: أمر، وخبر، واستخبار، ورغبة؛ ثلاثة لا يدخلها الصدق والكذب، وهي: الأمر، والاستخبار، والرغبة، وواحد يدخله الصدق والكذب وهو الخبر، والآنُ حدُّ الزمانين، مع هذيان كثير، والخبر ينقسم إلى تسعة آلاف وكذا وكذا مائة من الوجوه، فإذا أراد المتكلم أن يستعمل بعض تلك الوجوه في كلامه، كانت وَبالاً على لفظه، وقيداً للسانه، وعيّاً في المحافل، وعُقْلَة عند المتناظرين»[14].

يرى شوقي ضيف أن الكسائي قد غيّر المصطلحات النحوية التي قرّرها الخليل وتلميذه سيبويه، وقد ربط إحدى مخالفاته بنزعة اعتزالية مشهورة.

وفي ذلك يقول: «وعلى ضوء ما هو معروف عند المعتزلة من أن المسلم الفاسق في منزلة وسطى بين المؤمن والكافر، ذهب إلى أن (كِلا) التي يضعها الخليل والبصريون في باب الأسماء ليست اسمًا ولا فعلًا، بل هي في مرتبة متوسطة بينهما، واحتج لذلك بأنها لا تنفرد أي: إنه ليس لها مفرد، وأنها كالفعل الماضي المعتل الآخر المنقلبة ألفه عن ياء، إذا وليها اسم ظاهر لزمتها الألف، وإذا وليها ضمير قُلبت ياء، فتقول: رأيت كلا الرجلين، ورأيت كليهما، كما تقول: قضى الحق وقضيته.

وأكثر من التبديل والتغيير في المصطلحات النحوية التي وضعها الخليل وسيبويه، وأضاف إليها

(13) أي: لم يظفر.

(14) ابن قتيبة الدينوري، أدب الكاتب، ت: محمد الدالي، (بيروت: مؤسسة الرسالة) ص: 7، 8.

بعض المصطلحات الجديدة»[15].

وممن استعمل ألفاظ المتكلمين، السهيلي رحمه الله، عندما تحدّث عن معنى (علمت)، حيث يقول: «فإذا قلت: (علمت) فمطلوبها ثلاثة معانٍ:

جوهر؛ وهو المحل، وصفة؛ وهو القيام، وإضافة الصفة إلى المحل، فهي ثلاث معلومات متلازمة في العقل: الجوهر منها معروف، وماهية الصفة معروفة على حدتها، والحدث الذي هو مركب من الجوهر والصفة معلوم متضمن ثلاث معلومات»[16].

ومن العبارات الكلامية المبثوثة في كتب النحو: تقابل العدم والملكة، وتقابل الضّدين، وقد نقل الصبان كلامًا في حاشيته عن بعضهم، في معرض حديثه عن الاختلاف في إعراب فواتح السور أو بنائها، يقول فيه صاحبه: «فللمعرب معنيان: أحدهما المتصف بالاختلاف بالفعل، والثاني مقابل المبني.

فبين المبني والمعرب؛ بالمعنى الثاني تقابل العدم والملكة، وبين المبني والمعرب؛ بالمعنى الأول تقابل التضاد، ولذا جاز ارتفاعهما»[17].

يمكن أن نربط قضية تأثر النحو بالمصطلحات الكلامية، بما عُهِد من قِبَل العلماء؛ من خوضهم في علوم شتى، وهو ما يُعرف في لغة العصر بالموسوعية.

فلم تكن قضية التخصص العلمي لدى العلماء السابقين، وإلى عهد قريب، مثلما آلت إليه اليوم، بحيث تجده مشتغلًا بفن، ثم لا يكاد يدرك مبادئ غيره من الفنون، بل كانوا مشاركين في علوم شتى، وإن كان يغلب عليهم فن دون آخر، لكنهم لم يمنعهم ذلك أن يدركوا مبادئ العلوم الأخرى، أو ربما جاوزا ذلك بقليل، حتى إذا تكلّموا في فنٍّ، ظنّ السامع أنهم ليسوا يحسنون غيره.

المَعْلم الثالث: في صياغة الحدود والتعريفات.

يظهر تأثر علم النحو بعلم الكلام -كذلك- من خلال طريقة صياغة النحاة للحدود والتعريفات، التي شُحنت بها كتبهم، حيث ظلوا في أحيان كثيرة أوفياء لقواعد الحد المنطقي، التي تفرض استدعاء الذاتيات، وإبعاد الأعراض، أو إدخال الأحكام، ونحو ذلك مما يعد معيبًا في صناعة الحدود.

وتجدر الإشارة إلى أن من القضايا الكلامية ما كان في أصله مأخوذًا من علم المنطق، لكن لما اتخذ المتكلمون علم المنطق أداة لتقرير قواعدهم الكلامية، وسبيلًا لإثبات صحة مذاهبهم العقدية، امتزجت

(15) شوقي ضيف، المدارس النحوية، (دار المعارف،د.ت) ص: 198.

(16) السهيلي، نتائج الفكر في النَّحو، (بيروت: دار الكتب العلمية 1992 م)، ص: 261.

(17) محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (بيروت: دار الكتب العلمية ،1997م)، (85/1).

اصطلاحات الفنَّين، وتولّدت عنها أخرى، فحصل بينهما تلازم شديد، باتت المفاصلة بينهما أمرًا في غاية الصعوبة.

يبين ابن خلدون اندراج القواعد المنطقية في علم الكلام، وتبعيّتها له، فيقول: «وأخذ عنهم [أي عن أتباع الأشعري] القاضي أبو بكر الباقلانيّ، فتصدّر للإمامة في طريقتهم، وهذّبها، ووضع المقدّمات العقليّة الّتي تتوقّف عليها الأدلّة والأنظار، وذلك مثل: إثبات الجوهر الفرد، والخلاء، وأنّ العرض لا يقوم بالعرض، وأنّه لا يبقى زمانين، وأمثال ذلك ممّا تتوقّف عليه أدلّتهم، وجعل هذه القواعد تبعًا للعقائد الإيمانيّة في وجوب اعتقادها، لتوقّف تلك الأدلّة عليها، وأنّ بطلان الدّليل يؤذن ببطلان المدلول وكملت هذه الطّريقة، وجاءت من أحسن الفنون النّظريّة والعلوم الدّينيّة».

ويؤكد السيوطي مسألة التلازم بين المنطق والكلام، في معرض حديثه عن سبب تأليفه كتابه «صون المنطق والكلام عن فنّي المنطق والكلام»، قائلًا: «ولَـمّا شرعت في ذلك، ولزم منه الانجرار إلى نقل نصوص الأئمة في منع النظر في علم الكلام، لما بينهما من التلازم، سميت الكتاب: «صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام»، والله الموفق للمرام».

فمما يظهر فيه أثر الصنعة المنطقية الكلامية في صياغة الحدود؛ اعتراض ابن هشام على تعريف ابن مالك للحال، عند قوله:

الحـــال وصف فضلــة منتصب	مفهم في حال ....

فابن هشام يقول: «وفي هذا الحدّ نظر؛ لأن النصب حكم، والحكم فرع التصور، والتصور متوقف على الحد، فجاء الدور»[18]. فردّ ابن هشام تعريف ابن مالك بلزوم الدور.

وبيّن محمد عبد العزيز النجار مقصود ابن هشام بالتصور بقوله: «أي تصور المحدود وتعرُّفه؛ لأنه لا يحكم على شيء إلا بعد تصوره ومعرفته»، ثم أضاف عيبًا آخر يُردّ به تعريف ابن مالك، حيث قال: «وقد أدخل الحكم في التعريف»»[19].

ومن الأمثلة كذلك، تعليق الأزهري على تعريف ابن آجروم للفاعل، إذ لم يعرِّفه بالحد، الذي يُعرِّف الماهية، بأنْ «رَسَمَه ببعض خواصِّه، تقريبًا على المبتدئ»[20].

وَحَشّى ابن حمدون على الأزهري فيما ذكره من توجيه لتعريف ابن آجروم الفاعل ببعض خواصه

(18) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (دار الطلائع للنشر والتوزيع، د.ت)، (248/2).
(19) محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1999م)، (206/2).
(20) شرح الأزهري على مقدمة ابن آجروم، ومعه حاشية ابن حمدون، (الدار البيضاء، دار الرشاد الحديثة، د.ت)، ص: 75.

التي هي الرفع، لأن هذه الخاصّة إضافية، وليست حقيقية، إذ: «الخاصة عندهم قسمان: ما يختص بالشيء ولا يكون لغيره؛ كالضاحك للإنسان، وما يختص بالشيء لخروج بعض الأشياء دون بعض؛ كالمشي للإنسان، فالمشي لا يختص به، لكنه يُخرجُ ما لا يمشي. وهذا الثاني هو المراد هنا»[21].

يقول عباس حسن في كتابه «النحو الوافي» لما أورد التعريف الذي اختاره للفاعل: «للنحاة فيه تعريفات كثيرة، راعوا في أكثرها جانب اللفظية المنطقية، ولا بأس بهذا؛ لولا أنهم بالغوا حتى انتهوا إلى إطالة مذمومة لا تناسب التعريف، أو اختصار معيب؛ يحوي الغموض والإبهام، وقد اخترنا من تعريفاتهم ما خلا من العيبين السالفين، ومال إلى الوضوح، واليسر، وإن اشتمل على بعض أجزاء يعدها المناطقة من أحكام الفاعل، لا من تعريفه؛ مثل: الرفع، ولكن هذا لا أهمية له قديمًا وحديثًا»[22].

المَعْلم الرابع: في القضايا العلمية المشتركة.

يجد الناظر في كتب النحو قضايا علمية مشتركة بينه وبين علم الكلام، وهو مما يبين مدى التأثير والتأثر الواقع بين العلمين. فإن العلماء يستصحبون مذاهبهم ويدافعون عنها كلما قضت مناسبة بذلك.

ويمكن أن يُلحظ هذا منذ أول باب من أبواب النحو وهو تعريف الكلام وأقسام الكلمة.

وقد مثّلتُ في المقدمة بهذه المسألة، باعتبارها مما توارد النحاة والمتكلمون على بحثه، فناسب أن أُصَدِّر بها الكلام في هذا المَعْلم، فأقول:

يذكر أبو حيّان اختلاف النحاة في معنى الكلام قائلًا: «وقد اختلف النحويون في إطلاق (الكلام) على الكلام النفساني، وعلى ما يعبر به من الجمل، أذلك حقيقة فيهما على جهة الاشتراك؟ أم حقيقةً في النفساني؛ مجاز في اللساني؟ أم مجاز في اللساني؛ حقيقة في اللساني؟ ثلاثة مذاهب»[23].

وليس يخفى أن هذا استطراد من النحاة، ونزوح منهم إلى أمر لا تعلُّق للنحو به، إذ غاية علم النحو في مبحث الكلام؛ أن ينظر فيما يتألف منه من الكلمات، ويحدد خصائصها التي تتمايز بها.

وقد عمد الشاطبي إلى بيان محل بحث النحاة في الكلام، بأن ربط المسألة بالاصطلاح، فأخرج ما ليس من اصطلاح النحاة، حيث يقول: «لما كان الكلام ينطلق على أشياء؛ لغةً واصطلاحًا، فيطلق في اللغة على القول بترادف، وينطلق على أيضًا في اصطلاح المتكلمين على المعنى القائم بالنفس، ومراد

---

(21) ابن حمدون، حاشية ابن حمدون على شرح الأزهري على مقدمة ابن آجروم، (الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة)، ص: 75.

(22) عباس حسن، النحو الوافي، ط: 15، (دار المعارف) (63/2) الحاشية رقم 1.

(23) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ت: حسن هنداوي، (دمشق: دار القلم 1997)،(26/1).

الناظم حد الكلام في اصطلاح النحويين، وهو مغاير لذينك الإطلاقين، أخرجهما بقوله: (كلامنا) يعني: كلام النحويين، وهو المراد بضمير المتكلم ومعه غيره، أي كلامنا أيتها الطائفة النحوية كذا، وهو داخل فيهم، ولذلك أتى بضمير المتكلم ومعه غيره»[24].

ومن القضايا العلمية الكلامية التي أُقحمت في كتب النحو، مسألة الفاعل الحقيقي، وقد مضى الكلام على طرف منه، فيما اعترض به على ابن آجروم في حده، مما له تعلق بصنعة الحدود.

أما الحديث عنه في هذا الموضع فيهُمُّ معناه الذي استطرد فيه النحاة كذلك، فاستدعوا قضية كلامية تمثلت في كون الفاعل موجِدًا، أو مؤثرًا، أو غير ذلك مما قيل.

يقول مجد الدين ابن الأثير -رحمه الله-: «فالفاعل فى أصل الوضع هو: من أظهر الفعل من العدم إلى الوجود، وهو الفاعل الحقيقىّ، ثم نقل عن هذه الرّتبة إلى ما يقاربها، فقال قوم: مؤثّر، وقال قوم: موجد، وقال قوم: سبب، وقال قوم: علّة، وأطلقه النحاة على معنى آخر وضعًا واصطلاحًا، وله عندهم شرائط، باجتماعها يصحّ أن يكون فاعلًا نحويًّا»[25].

وقد نسب ابن الخباز بعض الأقوال إلى قائليها، إذ يقول في شرحه لِلُّمَع لابن جني: «(اعلم أن الفاعل عند أهل العربية كل اسم ذكرته بعد فعل)، وإنما قال: (عند أهل العربية) لأن غيرهم يخالفهم في معناه، فمذهب الفلاسفة: أن الفاعل عبارة عن المؤثر؛ كالنار التي تؤثر الإحراق وغير ذلك، ومذهب علماء الكلام؛ أن الفاعل عبارة عن المؤثر القادر الذي يصح منه الفعل والترك، ومذهب اللغويين؛ أن الفاعل عبارة عن الذي يوجد الفعل، وهو عند النحويين: كل اسم أسند إليه فعل حقيقي غير معير الصيغة أو شبهه مقدمًا عليه أبدًا»[26].

بينما بيّن البطليوسي المسألة أتمَّ بيان، في كلام مختصره: «وأما سؤالك الثالث وهو قولك: إذا قلت: ضرب زيد عمراً، فهل لـ(ضرب) تأثير في (زيد) أم ليس له فيه تأثير؟ فإن قلت: له فيه تأثير؛ فهذا عكس ما عليه الأمر في الحقيقة؛ لأن الفاعل هو المحدث للفعل. وإن قلت: إن (ضرب) لا تأثير له في (زيد) فبأي شيء ارتفع؟ فإن هذا سؤال من لا دربة له بأغراض النحويين ومقاصدهم؛ وذلك أن غرض النحويين في قولهم: زيد فاعل بالضرب، إنما يريدون أنه فاعل بإحداثه لهذا النوع من الفعل [...] ولا يريدون أن

(24) أبو إسحاق الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تـ: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، (مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، 2007 م)، (31/1).

(25) مجد الدين ابن الأثير، البديع في علم العربية تـ: فتحي أحمد علي الدين، (منشورات جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1420 هـ)، (94/1).

(26) أحمد بن الحسين بن الخباز، توجيه اللمع، تـ: فايز زكي محمد دياب، ط: 2، (مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط 2، 2007م)، ص 119.

للفعل تأثيراً في فاعله في الحقيقة، وإنما يؤثر الفعل في اللفظ الذي يعبر به عن الفاعل لا في المعنى الواقع تحته. وكذلك جميع صناعة النحو إنما تفيد المتعلم لها حكم الألفاظ التي يعبر بها عن المعاني لا حكم المعاني في أنفسها.

ألا ترى أنك تقول: مات زيد، فيكون (زيد) فاعلاً من طريق اللفظ، وإن كان مفعولاً من طريق المعنى؟ وكذلك تقول: ذكرت زيداً، ومررت به، فتؤثر العوامل في لفظ (زيد) بالنصب والخفض، والمعنى الواقع تحته لا تأثير للعوامل فيه. [...] فصح بهذا كله أن الإعراب حكم لفظي لا معنوي»[27].

وأما المسألة الأخيرة التي تعكس النزعة الكلامية في النحو؛ انتقال النحاة إلى من بحث اشتقاق الاسم إلى بحث كونه «عين المسمَّى، أَو غيره، أَو لا عين ولَا غير»[28].

وقد عقد لها ابن جني بابًا في الخصائص، سمّاه: «باب: في إضافة الاسم إلى المسمى، والمسمى إلى الاسم»[29]، ثم قال بعده بقليل: «وفيه دليل نحوي غير مدفوع، يدل على فساد قول من ذهب إلى أن الاسم هو المسمى. ولو كان إياه لم تجز إضافة واحد منهما إلى صاحبه، لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه»[30]. ثم استرسل في تقرير مذهبه في المسألة.

وأما ابن حمدون، فقد نحا في المسألة منحى آخر، حيث بيّن إطلاقات الاسم في هذا الموضع، ثم بيّن عدم جدوى هذا الخلاف، وفيه يقول: «وقد يطلق الاسم على الذات بعينها، والمسمى هو الذات التي وضع اللفظ لها، وإذا علمت الاسم والمسمى، تبين لك أنه إن أريد بالاسم معناه الذي وضع له، فهو غير المسمى قطعاً، وإن أريد به الذات فهو عين المسمى. وحينئذ فلا معنى لإطالة الخلاف في كون الاسم عين المسمى أو غيره، ولذا قال الإمام الرازي: لا ينبغي الخوض في كون الاسم عين المسمى أو غيره، لأنه لا فائدة تنبني على ذلك»[31].

---

(27) عبد الله بن السيد البطليوسي، رسائل في اللغة تـ: وليد محمد السراقبي، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، 2007م)، ص: 171.

(28) محمد الفارضي الحنبلي، شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك، تـ: محمد مصطفى الخطيب، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2018 م)، (194/3).

(29) عثمان بن جني، الخصائص، تـ: محمد علي النجار، (منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 4)، (26/3).

(30) السابق.

(31) ابن حمدون، حاشية ابن حمدون على شرح المكودي على ألفية ابن مالك، (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2008م)، (8/1).

خاتمة:

لقد بدا تأثر علم النحو بعلم الكلام جليًّا وواضحًا، من خلال ما عُرِضَ في أثناء البحث؛ من معالم أربعة، كانت -في نظري- كافية للتنبيه على هذا التأثر، وتجلية شيء من أمره.

وقصدتُ إلى بيانه عبر تراجم العلماء، ولغتهم التي يكتبون بها وأساليبهم التي يقررون بها مواقفهم، إضافة إلى الصنعة المنطقية الكلامية التي ألقت بظلالها على صياغة التعريفات والحدود، ثم ذيّلتُ المعالم بعرض قضايا منتقاة، استطرد فيها النحاة، دون أن تكون مقصودة بالذات في علم النحو.

كما أن البحث اتسم في غالبه بوصف الظاهرة المبحوثة، والتمثيل لها، في حين بقي بحث مدى تأثير كل ما ذُكر على توجيه النظر النحوي، والتأثير في حركة التقعيد النحوي، وهو ما سنخصص له، إن شاء الله، مقالًا مستقلًّا.

المصادر:

- ابن الأثير، البديع في علم العربية، تـ: فتحي أحمد علي الدين، ط: 1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، 1420 هـ.

- البطليوسي، عبد الله بن السيد، رسائل في اللغة، تـ: وليد محمد السراقبي، ط: 1، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - الرياض، 1428 هـ - 2007 م.

- التنوخي، أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، تـ: عبد الفتاح محمد الحلو، ط: 2، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، 1412هـ - 1992م.

- ابن جني، الخصائص، تـ: محمد علي النجار، ط: 4، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- حاشية ابن حمدون على شرح الأزهري على مقدمة ابن آجروم، دار الرشاد الحديثة – الدار البيضاء.

- حاشية ابن حمدون على شرح المكودي على ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1429هـ - 2008.

- الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، تـ: إحسان عباس، ط: 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1414 هـ - 1993 م.

- أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تـ: حسن هنداوي، ط: 1، دار

القلم بدمشق،1418هـ - 1997.

ـ الخباز، أحمد بن الحسين، توجيه اللمع، تـ: فايز زكي محمد دياب، ط: 2، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية، 1428هـ - 2007م.

ـ الزبيدي، أبو بكر، طبقات النحويين واللغويين، تـ: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: 2، دار المعارف.

ـ السهيلي، نتائج الفكر في النَّحو، ط: 1، دار الكتب العلمية – بيروت، 1412 - 1992 م.

ـ السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تـ: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.

ـ الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تـ: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط: 1، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، 1428هـ - 2007م.

ـ شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف.

ـ الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط: 1، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، 1417هـ -1997م.

ـ عباس حسن، النحو الوافي، ط: 15، دار المعارف.

ـ الغزي، نجم الدين، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، تـ: خليل المنصور، ط: 1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1418 هـ - 1997 م.

ـ الفارضي، محمد، شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك، تـ: أبو الكميت، محمد مصطفى الخطيب، ط: 1، دار الكتب العلمية، لبنان - بيروت، 1439هـ - 2018م.

ـ ابن قتيبة، أدب الكاتب، تـ: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.

ـ محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ط: 1، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، 1420هـ - 1999م.

ـ مصطفى أحمد عبد العليم بخيت، أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي، ط: 1، دار البصائر، 1433هـ - 2012م.

ـ ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع.

Arabic reference

- Ibn al-Athīr, al-Badīʻ fī ʻilm al-ʻArabīyah, Ed: D. Fatḥī Aḥmad ʻAlī al-Dīn, St1, Jāmiʻat Umm al-Qurá, Makkah al-Mukarramah-al-Mamlakah al-ʻArabīyah al-Saʻūdīyah, 1420.

- Al-Baṭalyawsī, ʻAbd Allāh ibn al-Sayyid, Rasā'il fī al-lughah, Ed: D. Walīd Muḥammad al-Sarāqibī, St1, Markaz al-Malik Fayṣal lil-Buḥūth wa-al-Dirāsāt al-Islāmīyah-al-Riyāḍ, 1428-2007.

- - al-Tanūkhī, Abū al-Maḥāsin al-Mufaḍḍal ibn Muḥammad ibn Misʻar Tārīkh al-ʻulamā' al-naḥwīyīn min al-Baṣrīyīn wa-al-Kūfīyīn wa-ghayrihim, Ed: D. ʻAbd al-Fattāḥ Muḥammad al-Ḥulw, St2, Hajar lil-Ṭibāʻah wa-al-Nashr wa-al-Tawzīʻ wa-al-Iʻlān, al-Qāhirah, 1412-1992.

- Ibn Jinnī, al-Khaṣā'iṣ, Ed: Muḥammad ʻAlī al-Najjār, St4, al-Hay'ah al-Miṣrīyah al-ʻĀmmah lil-Kitāb.

- Ḥāshiyat Ibn Ḥamdūn ʻalá sharḥ al-Azharī ʻalá muqaddimah Ibn Ājurrūm, Dār al-Rashād al-ḥadīthah – al-Dār al-Bayḍā'.

- Ḥāshiyat Ibn Ḥamdūn ʻalá sharḥ al-Makkūdī ʻalá Alfīyat Ibn Mālik, Dār al-Fikr lil-Ṭibāʻah wa-al-Nashr wa-al-Tawzīʻ, 1429-2008.

- Al-Ḥamawī, Yāqūt, Muʻjam al-Udabā', Ed: Iḥsān ʻAbbās, St1, Dār al-Gharb al-Islāmī, Bayrūt, 1414-1993.

- Abū Ḥayyān al-Andalusī, al-Tadhyīl wa-al-takmīl fī sharḥ Kitāb al-Tas'hīl, Ed: D. Ḥasan Hindāwī, St1, Dār al-Qalam bi-Dimashq, 1418-1997.

- Al-Khabbāz, Aḥmad ibn al-Ḥusayn, tawjīh al-Lumaʻ, Ed: U. D. Fāyiz Zakī Muḥammad Diyāb, St2, Dār al-Salām lil-Ṭibāʻah wa-al-Nashr wa-al-Tawzīʻ wa-al-Tarjamah-Jumhūrīyat Miṣr al-ʻArabīyah, 1428-2007.

- Al-Zubaydī, Abū Bakr, Ṭabaqāt al-naḥwīyīn wāllghwyyn, Ed: Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, St2, Dār al-Maʻārif.

- Al-Suhaylī, natā'ij al-Fikr fī alnnaḥw, St1, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah – Bayrūt, 1412-1992.

- Al-Suyūṭī, Bughyat al-wuʻāh fī Ṭabaqāt al-lughawīyīn wa-al-nuḥḥāh, Ed: Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, al-Maktabah al-ʻAṣrīyah-Lubnān/Ṣaydā.

- Al-Shāṭibī, al-maqāṣid al-shāfiyah fī sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah, Ed: D. ʻAbd al-Raḥmān ibn Sulaymān al-ʻUthaymīn, St1, Maʻhad al-Buḥūth al-ʻIlmīyah wa-Iḥyā' al-Turāth al-Islāmī bi-Jāmiʻat Umm al-Qurá-Makkah al-Mukarramah, 1428-2007.

- Shawqī Ḍayf, al-Madāris al-naḥwīyah, Dār al-Maʻārif.

- Al-Ṣabbān, Muḥammad ibn ʻAlī, Ḥāshiyat al-Ṣabbān ʻalá sharḥ al-Ushmūnī li-Alfīyat Ibn Mālik, St1, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah Bayrūt-Lubnān, 1417-1997.

- ʻAbbās Ḥasan, al-naḥw al-Wāfī, St15, Dār al-Maʻārif.

- Al-Ghazzī, Najm al-Dīn, al-Kawākib al-sā'irah bi-aʻyān al-mi'ah al-ʻāshirah, Ed: Khalīl al-Manṣūr, St1, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, Bayrūt-Lubnān, 1418-1997.

- Alfārḍy, Muḥammad, sharḥ al-Imām alfārḍy ʻalá Alfīyat Ibn Mālik, Ed: Abū al-Kumayt, Muḥammad Muṣṭafá al-Khaṭīb, St1, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, Lubnān-Bayrūt, 1439-2018.

- Ibn Qutaybah, adab al-Kātib, Ed: Muḥammad al-Dālī, Mu'assasat al-Risālah.

- Muḥammad ʻAbd al-ʻAzīz al-Najjār, Ḍiyā' al-sālik ilá Awḍaḥ al-masālik, St1, Mu'assasat al-Risālah, Bayrūt-Lubnān, 1420-1999.

- Muṣṭafá Aḥmad ʻAbd al-ʻAlīm Bakhīt, Athar al-ʻaqīdah wa-ʻilm al-kalām fī al-naḥw al-ʻArabī, St1, Dār al-Baṣā'ir, 1433-2012.

- Ibn Hishām al-Anṣārī, Awḍaḥ al-masālik ilá Alfīyat Ibn Mālik, wa-maʻahu ʻiddat al-sālik ilá taḥqīq Awḍaḥ al-masālik, li-Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʻAbd al-Ḥamīd, Dār al-Ṭalā'iʻ lil-Nashr wa-al-Tawzīʻ.